

وقد أوضحنا للخبرة في مذكرتنا التوضيحية والشارحة أن تلك المستندات المشار إليها عبارة عن جدول ضمن متطلبات الوزارة يتم تعبئته لجميع المواد التي تدخل المشروع وليس المواد الخاصة بالأعمال الكهروميكانيكية فقط – أي أنها ليست خاصة بأعمال المدعي عليها فقط . وقد إستخدمه المدعي عليها بسوء نية وقدمته للخبرة على أنها سند إسلام تشوينات كما طلب المدعي عليها برد تلك التشوينات إليها . – ونؤكد للخبرة أنه لا يوجد أي دليل على إسلام المدعية لأي تشوينات من قبل المدعية كما أن العقد الحاكم للعلاقة التعاقدية بين طرفي الدعوى يخلو من أي بند متعلق بإسلام تشوينات من المدعي عليها دون تقديم أي مستند يثبت صحة ذلك . – كذلك أخطأت الخبرة في تقديرها بأنه تم إستعمال بعض التشوينات الخاصة بالمدعي عليها من قبل مقاولين آخرين تم تعينهم من المدعية بعد انسحاب المدعي عليها من المشروع . – ونؤكد للخبرة أن المدعي عليها أن تلك التشوينات وإن صح وجودها من الأساس فهي – كما أنه وأثناء وجود المدعي عليها بالموقع وقبل إنسحابها كانت تستخدم مخازن خاصة بها لها مفاتيح أقفال خاصة بها لإستعمال تلك المخازن ، وقادمت بهدم تلك المخازن كما هو ثابت من خلال معاينة الخبرة . – ولما كان هناك سوء نية بقصد من قبل المدعي عليها فقد قامت بتقديم كل طلبات تسليم التشوينات للخبرة كاملة دون عمل مقاصلة لما تم تركيبه في المشروع وهذا الخطأ الفادح إرتكبه المدعي عليها والذي أفصح عن نواياها تجاه المدعية ، ونؤكد للخبرة الموقرة أن جميع التشوينات ومعدات المكاتب وأساسها كانت تحت وصاية وملك وحراسة المدعي عليها داخل المشروع ولم تكن هناك نسخة مفاتيح لأقفال مخازن المدعي عليها مع المدعية ولم تقم بتسليمها لتلك المخازن لأنباء عملها بالمشروع ولا بعد إنسحابها منه ،